



وطن الياسمين



العدد 61 أيلول 2016

نشرة شهرية تصدرها

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

إعادة تدوير
أنتقاض
ومخلفات
الدمار
وحماية
البيئة

المحميات
الطبيعية
في سورية

إطلاق برنامج أتمتة المصالح العقارية



المحميات الطبيعية في سورية

نشأت فكرة الإدارة «المستدامة» للموارد الطبيعية قديماً، وقد بدأت من خلال الخبرة المكتسبة للإنسان الذي أدرك بالفطرة أهمية تنظيم عملية الرعي والزراعة، وظهرت الاتفاقات مابين التجمعات البشرية (القبائل أو العشائر المحلية) والتي نظمت من خلال هذه الاتفاقات (التفاهمات) على آلية استخدام الموارد الطبيعية (خاصة المراعي والمياه) في وحول المناطق التي تقطنها، وهذا ما دعي فيما بعد بعد نظام الحمى.



المنطقة لحماية الأحياء التي تقطنها، بحيث تكون هذه الحماية هي المنظم للعلاقة بين النشاطات البشرية والمواقع الحيوية، ولأسيما السكان القاطنون في المحمية أو حولها والذين سبق لهم الاستفادة من مواردها الطبيعية المتعددة.

ما هي أسس إقامة المحمية الطبيعية؟

تختلف الأسس التي تراعى في اختيار مواقع المحميات وفقاً لمزايا هذه المواقع وأهمها: الغنى المتميز بأنواع مكونات التنوع الحيوي النباتية والحيوانية، وحجم الأخطار التي تهدد هذه المواقع ودرجة تأثيرها على الكائنات الحية، إضافة إلى عدد الأنواع الحيوانية والنباتية

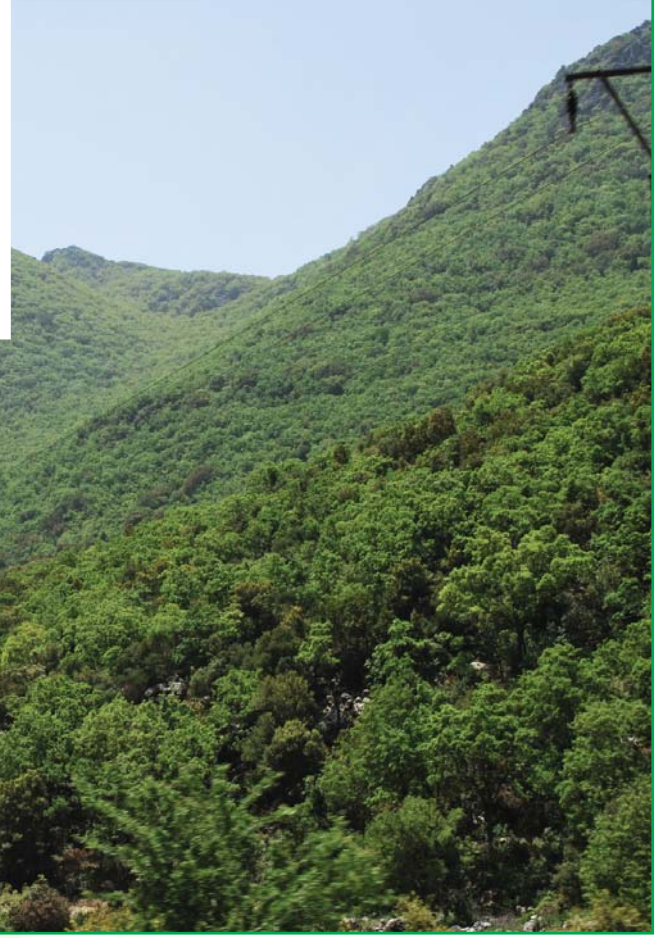
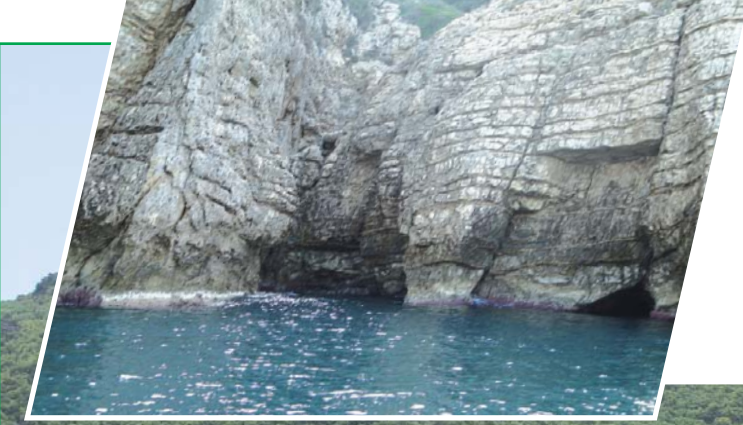
المهددة بالانقراض، وإمكانية إعادة تأهيل الأنواع الحيوانية والنباتية المنقرضة من هذه المواقع، آلية تنظيم العلاقات بين السكان المحليين المستفيدين من الموارد الطبيعية، فضلاً عن إمكانية الاستغلال السياحي البيئي وتحقيق التنمية «المستدامة» والحفاظ على العلاقات البيئية بين مكونات التنوع الحيوي.

ما هي أنماط المحميات وفق الاتحاد

شكلت سورية (بلاد الشام) جزءاً هاماً من المناطق والمساحات والبوادي التي طبق فيها هذا النظام، وقد كان هذا النموذج هو السائد في البادية ومناطق الرعي إلى فترة ليست ببعيدة. أما في مناطق الغابات والأراضي الرطبة والمناطق الغنية بالتنوع الحيوي (حيث المعدلات المطرية العالية) فلم يكن هذا النظام هو السائد، وذلك نتيجة لعدم الشعور بالحاجة إلى المنافسة بين التجمعات البشرية، وتوفر الموارد الطبيعية النباتية والحيوانية والمائية بشكل كبير في هذه المواقع، إضافة إلى عدم الشعور بخطورة تدهور أو انقراض الموارد الطبيعية.

أما كلمة محمية فلم تُسن أو تشرع على الأوراق الرسمية أو على شكل قرارات إلا في أواخر الثمانينات وخلال التسعينات، وتعرف المحمية بأنها مساحة أرضية أو مائية تتميز بالغنى الواضح بالتنوع الطبيعي (التنوع النباتي والحيواني والأحياء الدقيقة) تتعايش فيما بينها وفق نظام أو نظم بيئية معينة، وقد يكون بعضها معرضاً للتدهور، تخصص هذه





الدولي لحماية الطبيعة؟
محمية طبيعية علمية محضة (أبحاث علمية)، منتزه وطني، محمية تراث طبيعي وتاريخي، محمية مشاهد طبيعية (بانوراما)، محمية موارد حيوية طبيعية، محمية الإرث العالمي الطبيعي، محمية الإنسان ومحيط حيوي اعتمده اليونسكو في برنامجها الهادف إلى حماية المحيط الحيوي.

متى أعلنت أول محمية في سورية؟

استمرت التفاهات المحلية حتى أوائل ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي عندما بدأ يحل محلها القانون المدني، حيث بدأ تأسيس المحميات الرعوية ومناطق حماية الغابات التابعة للدولة، وغالباً ما كانت تسمى مناطق وقاية. أشارت الدراسات إلى أن بدء العمل على حماية الغابات والحراج في

العصر الحديث لسورية كان بإعلان منطقة التحريج الواقعة في جبل

عبد العزيز منطقة محمية وذلك عام 1933 (وتم تعديله في الأعوام 2002 و2008).

وفي عام 1965 أعلن موقعا «أبو رجمين» وجبل البلعاس منطقتين وقائيتين، وتم تحريج

بمساحة 15000 هكتار لكل منهما (وتم تعديلهما في عامي 2002 و2006)

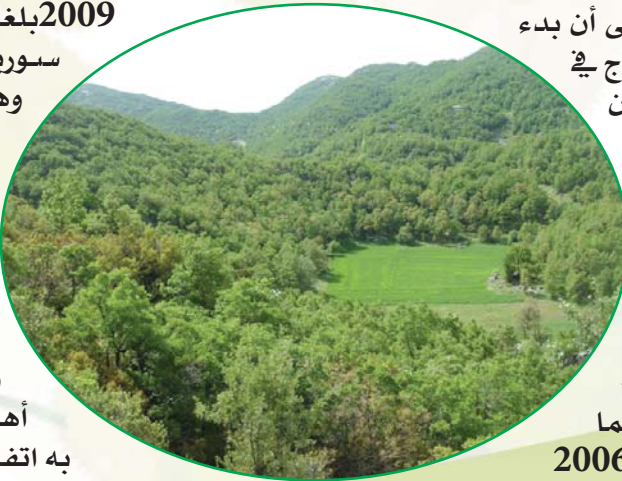
للأولى وفي عام 2008 (لثانية)، وأنشئت محمية التليلة كأول محميات الإرث الطبيعي والحياة البرية في البادية السورية عام 1992، وتم إعلان محمية الشوح والأرز عام 1996.

وتوالى إعلان المحميات إلى أن بلغ عددها 19 محمية طبيعية في الغابات السورية والمناطق الشاطئية والبحرية في منتصف عام 2005، وفي نهاية 2007 وصل عددها إلى 24 محمية حراجية وأراضي رطبة متنوعة، وفي عام 2009 بلغت 30 محمية منها: أول محمية

سورية للإنسان والمحيط الحيوي وهي محمية اللجاة (عام 2010)،

ومحميتان مائتان: فنار بن هاني (محمية بحرية) وسبخة الجبول (أراض رطبة). وتم إعلان

محمية اللجاة رسمياً كمحمية إنسان ومحيط حيوي معترف بها من اليونسكو عام 2009، وأعلنت سبخة الجبول موقعا ذا أهمية دولية للطيور المهاجرة اعترفت به اتفاقية رامسار.





إعادة تدوير أنقاض ومخلفات الدمار وحماية البيئة



الناجمة عن التدوير ومواصفاتها بنسب تقريبية ومعرفة شروط المنطقة المناخية التي يراد تنفيذ عملية التدوير فيها، كالرطوبة ودرجة الحرارة صيفا وشتاء وسرعة الرياح وارتفاع المنطقة عن سطح البحر، لما لذلك من تأثير في أداء الآلات. يتم اختيار مواقع تنفيذ مشروعات التدوير بحيث تحقق شروط السلامة البيئية والصحية للجو والأرض والإنسان، وبحيث تكون بعيدة نسبيا عن أماكن السكن، وأن تتوفر في الآلات المواصفات الفنية التي تمنع تلوث الجو والأرض، وأن تختار مواقع عمل يمكن الوصول إليها وتغذيتها بالمواد الأولية المدمرة بسهولة، بغية تخفيض التكلفة وتحقيق ربحية اقتصادية من حيث الاستفادة من المنتج وإعادة استخدامه في إعادة الإعمار.

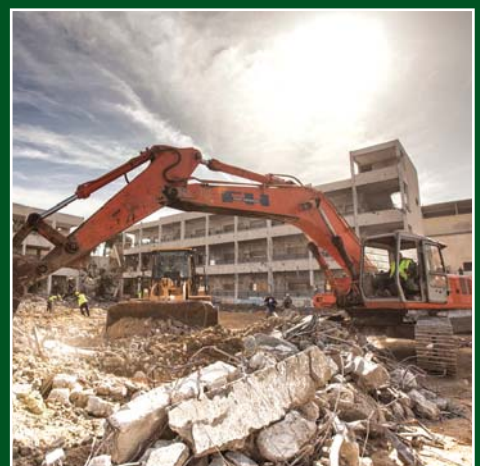
يجب استثمار هذه المواد المهذمة والمدمرة وعدم إبعادها إلى البحر أو الصحراء، وذلك للاستفادة منها بحسب تدرج مواصفاتها وفق المقاييس العالمية في الجدران الاستنادية وصناعة البلوك وتأسيس البنية التحتية للطرق والأرصفة والخلطات الإسفلتية وفي الأسوار وفي المباني ذات الطابق الواحد بعد تكسيرها وطحنها وفق تدرج حبيبي مناسب، وفي ذلك حماية للبيئة والمنظر الجمالي وجدوى اقتصادية واكتساب خبرة لكوادرنا في هذا المجال الجديد.

إعادة تدوير مخلفات البناء:

تعد مخلفات البناء وركام الأبنية القديمة معضلة أخرى

تعد مسألة إعادة تدوير أنقاض ومخلفات الدمار هدفاً استراتيجياً، وتزداد أهميتها ضمن الظروف التي تمر بها البلاد، ويجب ربطها مع ضمان حماية البيئة، وإعادة تدوير الأنقاض والمواد المدمرة ترتبط بضوابط ومواصفات قياسية عالمية، لتعطي مُنتجا ذا قيمة مع ضمان حماية البيئة، فالأنقاض والمواد المدمرة قد تحوي بعض المواد السامة والمسرطنة مثل الأسبستوس، وهذه يجب التعامل معها بحذر وعزلها عن بقية المواد وإبعادها سواء قبل التدوير أم في أثناءه، وهناك آلات ومعدات تفرز الحديد عن البيتون، وتفرز الخشب والألمنيوم والزجاج والبلاستيك وغير ذلك.

يمكن الاستفادة من البيتون المدور بنسبة 15-20 % بحسب التصنيف العالمي مع إمكانية إضافة بعض المحسنات التي تحسن مواصفاته مثل (غبار السيليكا) Silica Fume، ويمكن الاستفادة من بقية البيتون المدور في أعمال البنية التحتية للطرق والأرصفة والساحات، وقبل ذلك كله لا بد من إجراء دراسة فنية لأنقاض البناء المراد تدويرها دراسة الأثر البيئي لعملية التدوير وإنسجامها مع معايير العمارة الخضراء، وتوصيف المشكلات المتوقعة خلال عملية التدوير، والمشكلات المتوقعة حدوثها في أثناء عملية هدم البناء المراد تدويره، وتأمين سلامة العمال والفنيين المشرفين على عملية الهدم، وتحديد طريقة الهدم والعوامل المؤثرة في إعادة التدوير مثل الطاقة والمياه والعمالة المتخصصة وحجم المواد





خطة علمية مدروسة للتعامل معها بجانب إيجاد برامج وآليات تنفيذية لتوظيفها اقتصادياً ، بما يحقق عائدات مالية جديدة، ويراعي المتطلبات البيئية والصحية والجمالية في الشكل والمضمون سواءً للفرد أم للمجتمع.

آلية إعادة تدوير أنقاض الدمار:

يفضل استخدام آليات فرز خاصة لأنقاض الدمار متنقلة، حيث يتم جمع مواد الأنقاض وفرزها في الموقع، وما يصلح منها لإعادة التدوير، خاصة الجزء الببتوني، يتم طحنه بالآلات خاصة في الموقع، كما يمكن استخدام نموذج آخر من الآلات **Crasher** وهي آلة عملاقة تزن 20 إلى 72 طناً، تقوم بطحن هذه المخلفات وفرزها تبعاً لحجم الحبيبات، كما تقوم بفصل الحديد في هذه المخلفات عن طريق مغناطيس، وهناك نوع آخر من هذه الآلات يقوم بفصل بقايا الخشب والورق والبلاستيك في هذه المخلفات وفرزها وتبلغ استطاعة هذه الآلة بحدود 312 طناً من مخلفات البناء في الساعة الواحدة.

يمكن استخدام هذه الخامات بحسب حجم الحبيبات الناتجة، حيث تضاف بنسبة تصل إلى 20 % في الببتون. ويمكن استخدام الخامات الناتجة حيث تضاف بنسبة تصل إلى 32 % في الببتون، كما يمكن أن تضاف إلى خلطة الإسفلت، وتبطين الطرق قبل طبقة الإسفلت وفي الأرصفة أو تضاف بنسبة في صناعة البلوك الإسمنتي أو في تصنيع المواسير الإسمنتية، كما تستخدم في الأسوار وفي الأرضيات وغيرها.

تزيد من التلوث الطبيعي، فكل عام ينتج عن رمي ملايين الأطنان منها تخريب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتسمم المياه الجوفية بما تحمله تلك المخلفات أحياناً من مواد سامة، وازدادت المشكلة بعد هذا الدمار الذي حصل عبر سنوات الأزمة التي تمر بها البلاد. برزت مشكلة المخلفات الإنشائية كواحدة من أهم المشكلات البيئية في المحافظات السورية نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني والحاجة لإنشاء مشروعات إنشائية جديدة لإعادة الإعمار، وكذلك لمواكبة هذا النمو، وإن هذه المشكلة لها آثارها البيئية والصحية والاقتصادية.

يؤثر نوع المشروع الإنشائي وخطة التطوير العمراني على شكل ونوعية وحجم المخلفات الناتجة عنه، فالمنشآت والمباني القديمة مثلاً تحتوي أنقاضها على أنابيب رصاصية وجبس وأخشاب، بينما تحتوي المباني الحديثة على كميات كبيرة من البلاستيك والزجاج وحديد التسليح والسيراميك وأسلاك وصفائح للتوصيلات الإلكترونية والتكييف وغيرها، وطبقاً لتصنيف وكالة حماية البيئة الأمريكية USEPA ، فإن نسب مخلفات البناء والهدم تتراوح بين 40 - 50 % للببتون وكسر الحجارة، ومن 10 - 15 % بالنسبة للخشب و5 % للمواد العازلة والأسفلت و5 % للمعادن و25 % للبلوك، وإذا أضفنا أنقاض الطرق والجسور والأنفاق والمنشآت البحرية والعسكرية ومخلفاتها فإن حجم مشكلة النفايات الإنشائية تحتاج إلى





وزير الإدارة المحلية والبيئة يلتقي المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



بحث المهندس حسين مخلوف وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس اللجنة العليا للإغاثة مع صموئيل رزق المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوفد المرافق له إمكانية تعزيز التعاون بين الجانبين عبر تنفيذ مجموعة من المشروعات ذات الأولوية وفق رؤية الحكومة السورية وعمل البرنامج.

في بداية الاجتماع عرض السيد الوزير آلية عمل اللجنة العليا للإغاثة ودورها في تأمين جميع الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للمهجرين والعائدين إلى مناطقهم وتوفير كل الخدمات

وسبل العيش الكريم لهم، موضحاً أن اللجنة العليا للإغاثة ولجانها الفرعية في المحافظات قدمت التسهيلات اللازمة للعاملين في المجالين الإغاثي والإنساني والمنظمات الدولية والمنظمات الوطنية غير الحكومية، لضمان وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى المناطق الآمنة والمناطق صعبة الوصول وذلك انطلاقاً من مسؤولية الدولة تجاه كل أبنائها، وحرصها على توفير احتياجاتهم.

وبالنسبة لمجالات التعاون أشار السيد الوزير إلى إمكانية التعاون في مجال إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لدعم الأسر المهجرة، مؤكداً على اهتمام الحكومة السورية بتنمية الريف عبر تنفيذ مجموعة منها موضحاً أن لكل قرية وبلدة ومنطقة في الريف السوري مزاياها الاقتصادية والاجتماعية النسبية والمطلقة، ومشروعاتها الخاصة بها التي يجب تحفيزها ودعمها وتطويرها بدعم من الدولة وبالتعاون مع القطاع الخاص، بما يساهم في خلق فرص العمل للفئات المتضررة وتوفير موارد سبل العيش «المستدام» لهم، كما لفت إلى الاهتمام الذي توليه الحكومة بالمدن والمناطق الصناعية، حيث أشار إلى إمكانية التعاون في تأمين محولات (الطاقة البديلة) للمنطقة الصناعية في بانياس التي تضم 350

محللاً للحرفيين، تمهيداً لوضعها بالاستثمار. إضافة للتعاون القائم حالياً في مجال إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة (التعليمية، الصحة، الطرق، شبكات الكهرباء، شبكات مياه الشرب والصرف الصحي ..) المتضررة، كما أشار السيد الوزير إلى إمكانية التعاون في المجال البيئي عبر تنفيذ مشروع لدعم إدارة قطاع النفايات الصلبة وإصلاح وصيانة الآليات المتضررة (الجمع، النقل، المعالجة ..)

تحدث المدير القطري لبرنامج بدوره مشيراً إلى أهمية التعاون القائم بين الجانبين سواء من خلال خطة الاستجابة الإنسانية (قطاع التعافي وسبل العيش) بالشراكة مع الجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية أم من خلال تنفيذ مشروعات إعادة تأهيل جزء من البنى التحتية والمرافق العامة والمنازل المتضررة في مدينة معلولا ومشروع إعادة تأهيل البنى التحتية لجزء من مركز مدينة حمص التجاري وتقديم منح تشغيلية. وعبر رزق عن استعداد المنظمة لدعم القطاع الخدمي في عمليات إعادة التأهيل والصيانة وترميم البنى التحتية ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بما يساهم في استعادة سبل العيش للمجتمعات المحلية المتضررة وفق مذكرة تفاهم مشتركة بين وزارة الإدارة المحلية والبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتم العمل على دراستها بالتعاون مع الجهات المعنية.



إطلاق برنامج أتمتة المصالح العقارية



بحث وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف مع مديري فروع المصالح العقارية في المحافظات، آليات تطوير العمل في المصالح العقارية والصعوبات التي تواجهها والحلول المناسبة لها. وتركزت المداخلات خلال الاجتماع حول ضرورة زيادة عدد مباني المديرية وفروعها في المحافظات وتلافي النقص الحاصل في الكوادر الإدارية والفنية فيها، وتأهيل وتدريب العاملين وزيادة خبراتهم وتحفيزهم. أكد السيد الوزير الاستعداد لتقديم كل الإمكانيات اللازمة للنهوض بعمل المديرية منوها بجهود العاملين فيها لجهة حفظ وتوثيق وأرشفة الصحائف العقارية وحماية حقوق المواطنين، لافتاً إلى أن إطلاق المديرية الموقع الإلكتروني الخاص بها ودليل الخدمات العقارية له أهمية كبيرة في سهولة متابعة المواطن لحقوقه وإبداء المقترحات حول أي موضوع والتواصل مع المديرية بهذا الشأن.

بين محافظ دمشق د.بشر الصبان بدوره أن المحافظة تعمل على «تبسيط الإجراءات الإدارية» للمصالح العقارية في منطقة دمشق من خلال مراكز خدمة المواطن، مشيراً إلى إنجاز جميع الحقوق الإدارية والقانونية للمالكين في المنطقة التنظيمية 101 وفق المرسوم رقم 66 لعام 2012، وتمت المباشرة بتسليمهم سندات الملكية، كما تمت أتمتة جميع المعاملات في المنطقة، و لفت محافظ ريف دمشق المهندس علاء منير إبراهيم بدوره إلى أن المحافظة ستعمل بالتعاون مع لجان المصالحة المحلية لنقل الوثائق من المناطق غير الأمانة وحفظها

لحماية حقوق المواطنين. مدير عام المصالح العقارية المهندس عبد الكريم إدريس استعرض آلية العمل في المصالح العقارية والتحديات التي تواجهها بسبب الظروف الراهنة، مؤكداً الحرص على حفظ الوثائق العقارية وإعادة الخدمة العقارية في المناطق المتضررة، وحول سبل معالجة وضع الملكية على الشيوخ في محافظتي اللاذقية وطرطوس لفت إدريس إلى العمل لحل هذه المشكلة من خلال تطوير القوانين الموجودة حالياً لتثبيت ملكية المواطنين الممتلكين بصكوك غير موثقة بالمصالح العقارية بالتنسيق بين وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والعدل.

جولة وزيري الإدارة المحلية والبيئة والصحة في بعض أحياء حلب

يلزم لتسريع دوران عجلة الإنتاج، وأن الأولوية في التعويض هي للصناعيين الذين يضعون خطة لبدء التأهيل والإنتاج.

وخلال زيارة لمحافظة حلب ترأس المهندس حسين مخلوف وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس اللجنة العليا للإغاثة اجتماعاً للجنة الفرعية للإغاثة، حيث أكد حرص الدولة على وضع كل الإمكانيات

لتوفير احتياجات الأهالي الوافدين من الأحياء الشرقية لمدينة حلب، بما يؤمن لهم كل الخدمات وسبل العيش الكريم، لافتاً إلى أن المطلوب من جميع الجهات المعنية في حلب - وخصوصاً أعضاء اللجنة الفرعية للإغاثة - بذل المزيد من الجهد وحسن استثمار الإمكانيات الفنية والبشرية والمادية والتكامل في العمل بين جميع الجهات المعنية بالعمل الإغاثي.



اطلع كل من وزيري الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف والدكتور نزار يازجي وزير الصحة على حجم الأضرار التي خلفتها ممارسات العصابات الإرهابية في أحياء بني زيد ومعامل الليرمون ودوار شيحان التي طهرها بوسائل الجيش العربي السوري مؤخراً، كما اطلعاً على الجهود التي يبذلها مجلس مدينة حلب بالتنسيق مع

محافظة حلب لترحيل الأنقاض وتنظيف الشوارع، واستمعا من رئيس مجلس المدينة عن مجمل الأعمال التي قام بها المجلس والتي مازالت مستمرة لترحيل الأنقاض وفتح الشوارع ومساعدة الأهالي في رفع أنقاض المباني. كما التقى الوزيران عدداً من الصناعيين واستمعا منهم عن حجم الأضرار التي لحقت بمعاملهم ومنشأتهم الصناعية، حيث أكد المهندس مخلوف أن الحكومة ستقدم كل ما

لنُعدُ مدينتنا... إلى الحياة

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

<http://www.moen.gov.sy>

Email: dai@moen.gov.sy

فاكس: 00963112320562 هاتف: 00963112318682